البنك المركزي التونسي

أهم مستجدات الوضع الاقتصادي والمالي الدولي والوطني إلى موفى مارس 2015

البنك المركزي التونسي

مارس 2015

1- الظرف الدولي

- اتسم الظرف الاقتصادي الدولي في الآونة الأخيرة بتباين تطور أهم المؤشرات الظرفية بين أهم الدول المصنعة لاسيما الولايات المتحدة ومنطقة الأورو.

- ففي **الولايات المتحدة**، تأثر النشاط الاقتصادي، خلال الثلاثي الأول من السنة الحالية، بالعوامل المناخية غير الملائمة في هذا البلد وهي تقريبا نفس الظروف التي أثرت على النشاط خلال الثلاثي الأول من العام الماضي، حيث تراجع النمو الأمريكي في تلك الفترة بـ 2,1٪ بحساب النسق السنوي.

- أما في **منطقة الأورو**، فيبدو أن الانتعاشة الاقتصادية في المنطقة قد عرفت بعض الارتفاع في نسقها حتى قبل البدء بالعمل ببرنامج التيسير الكمي الجديد المبرمج من قبل البنك المركزي الأوروبي، وذلك حسب ما تبرزه المؤشرات والبيانات الظرفية الصادرة مؤخرا، على غرار ارتفاع المبيعات بالتفصيل خلال شهر جانفي 2015 وزيادة نسق الطلبيات الصناعية الجديدة وتوقعات إيجابية بشأن ارتفاع التشغيل في بعض القطاعات نتيجة ارتفاع مستوى الطلب وكذلك ارتفاع مؤشر مديري الشراءات "PMI" ومؤشرات الثقة الاقتصادية الصادرة عن المفوضية الأوروبية. وعموما، فإنه من المحتمل أن يكون اقتصاد منطقة الأورو، رغم استمرار بعض المخاطر، قد دخل في مرحلة جديدة في مسار النمو، حسب آراء أغلب المحللين، تعتمد خاصة على تحسن الطلب الداخلي عوضا عن الصادرات، لاسيما مع احتمال نتائج وتأثيرات إيجابية للسياسة النقدية المرنة أو لتراجع الأسعار العالمية للنفط.

- و بخصوص **الأسعار العالمية للمواد الأساسية**، عرف المؤشر العام لأسعار المواد الأساسية لصندوق النقد الدولي، خلال شهر فيفري 2015، بعض الارتفاع مقارنة بالشهر السابق (+5,6٪) بعد ثمانية أشهر من الانخفاض المتواصل. ويعود ذلك، حصريا، إلى زيادة أسعار الطاقة (+12,3٪) نتيجة الارتفاع الأخير الذي عرفته أسعار النفط بالعلاقة خاصة مع ارتفاع الطلب المتأتي من شركات التكرير. وفي المقابل، تراجعت أسعار باقي المواد، أي المواد الغذائية (-3,7٪) والمعادن (-2,1٪)، لتعكس أساسا ارتفاع قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى، وكذلك تراجع الطلب الصيني وازدياد مستوى العرض عموما.

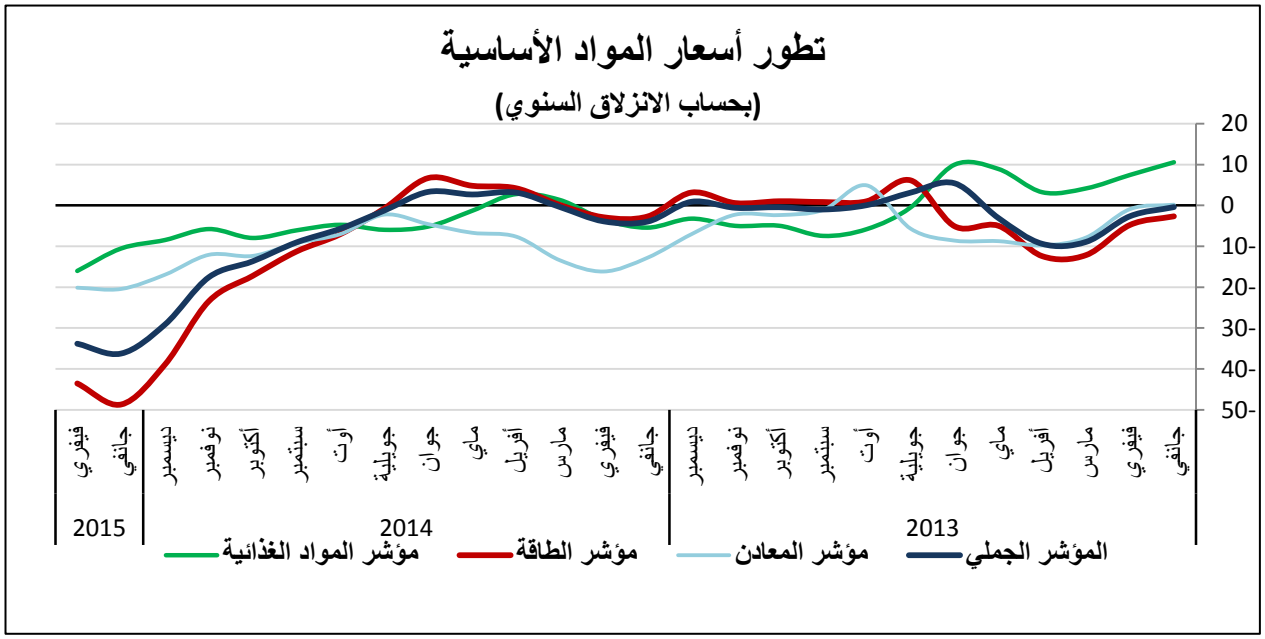

- ومن سنة لأخرى، تقلص المؤشر العام للأسعار بقرابة 34٪، خلال نفس الشهر، نتيجة انخفاض أسعار جل المواد، خاصة الطاقة (-43,5٪) والمعادن (-20,2٪) وبدرجة أقل المواد الغذائية (-16٪).

- و بالعلاقة مع تراجع الأسعار العالمية للمواد الأساسية، بقيت معدلات **التضخم** في أغلب البلدان المتقدمة في مستويات متدنية عموما حيث استقرت الأسعار في الولايات المتحدة خلال شهر فيفري 2015، مقابل انخفاض بـ 0,1٪ بحساب الانزلاق السنوي، في شهر جانفي المنقضي (وهو أول معدل تضخم سلبي تم تسجيله منذ أكتوبر 2009). ويعود هذا التراجع بالأساس، إلى التراجع الهام لأسعار الطاقة. و في منطقة الأورو، تواصل تراجع الأسعار خلال شهر فيفري 2015 و إن بأقل حدة من شهر لآخر، أي -0,3٪ مقابل -0,6٪ في جانفي و ذلك نتيجة انخفاض أسعار الطاقة (-7,9٪).

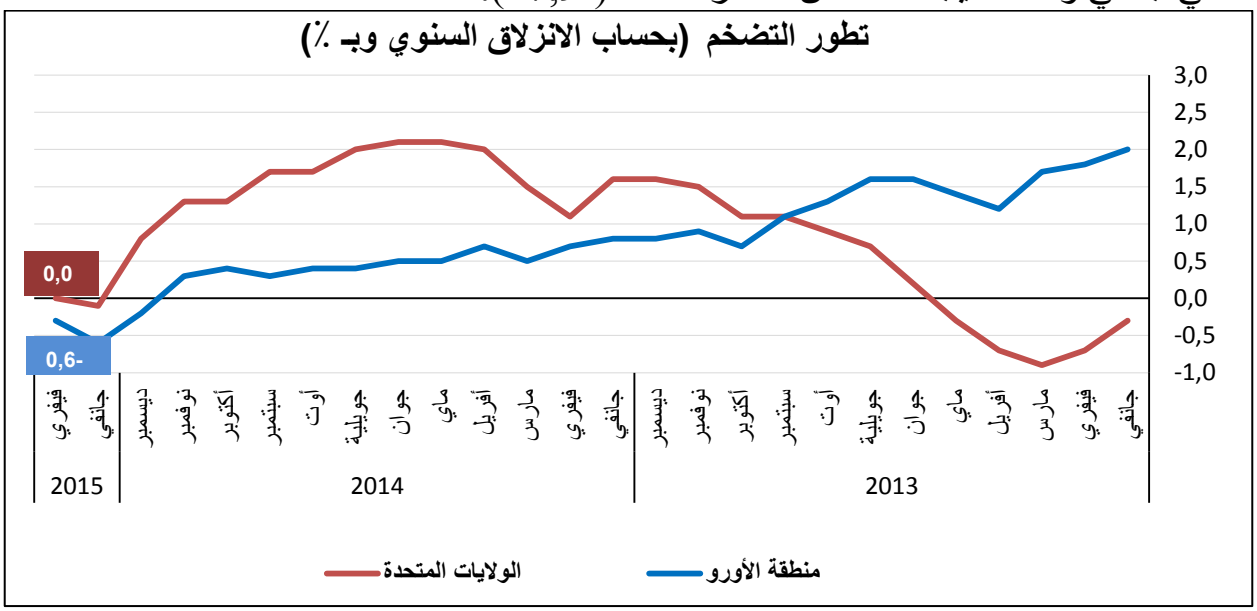

- وعلى مستوى **الأسواق المالية العالمية**، عرفت أهم مؤشرات البورصات العالمية تباينا في آدائها، خلال الشهر الحالي. ففي حين تراجعت البورصات الأمريكية بالعلاقة أساسا مع الارتفاع الهام لسعر صرف الدولار وتأثيراته على نسق التصدير وكذلك الانعكاسات السلبية لتقلص أسعار النفط على الشركات الأمريكية العاملة في القطاع، توجهت أغلب البورصات الأوروبية نحو الارتفاع لاسيما مع تراجع سعر صرف الأورو مقابل الدولار وهو ما يعطي دفعا هاما للصادرات الأوروبية، إلى جانب تراجع أسعار الطاقة وهو ما يعتبر جد إيجابي بالنسبة لاقتصاديات أوروبا عموما، التي تعتبر في أغلبها موردا صافيا للطاقة.

- وبخصوص **أسواق الصرف العالمية**، فقد سجل سعر صرف الأورو تراجعا حادا مقابل الدولار لينزل إلى ما دون 1,1 دولار للأورو الواحد، أي أدنى مستوى له منذ جانفي 2003، خلال شهر مارس الحالي، نتيجة أساسا، اعتزام البنك المركزي الأوروبي انتهاج سياسة تيسير كمي لمدة طويلة مقابل توقع تشديد السياسة النقدية الأمريكية خلال السنة الحالية. وللتذكير فإن الأورو قد انخفض بحوالي 13٪ مقابل الدولار منذ بداية السنة.

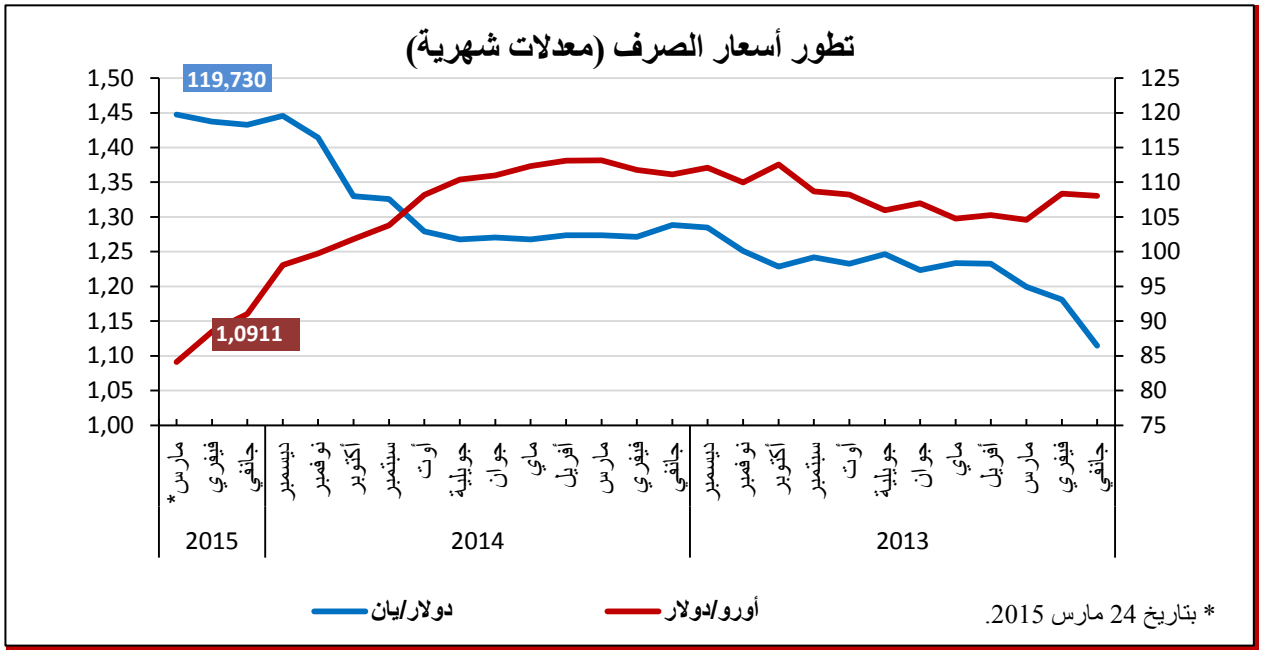

2- الظرف الاقتصادي الوطني

2-1 القطاع الحقيقي

- سجل **إجمالي الناتج المحلي**، بحساب الانزلاق السنوي وبالأسعار القارة، ارتفاعا بـ 2,3٪ خلال الثلاثي الرابع من سنة 2014 وهي نفس النسبة المسجلة في الثلاثي السابق مقابل 2٪ خلال نفس الفترة من السنة الماضية، لتبلغ بالتالي نسبة النمو 2,3٪ خلال كامل سنة 2014 مقابل 2,4٪ قبل سنة. وللتذكير، تشير آخر تقديرات صندوق النقد الدولي إلى نسبة نمو بـ 3٪ في سنة 2015 وهي نفس النسبة المنتظرة حسب التقديرات المحينة للميزان الاقتصادي.

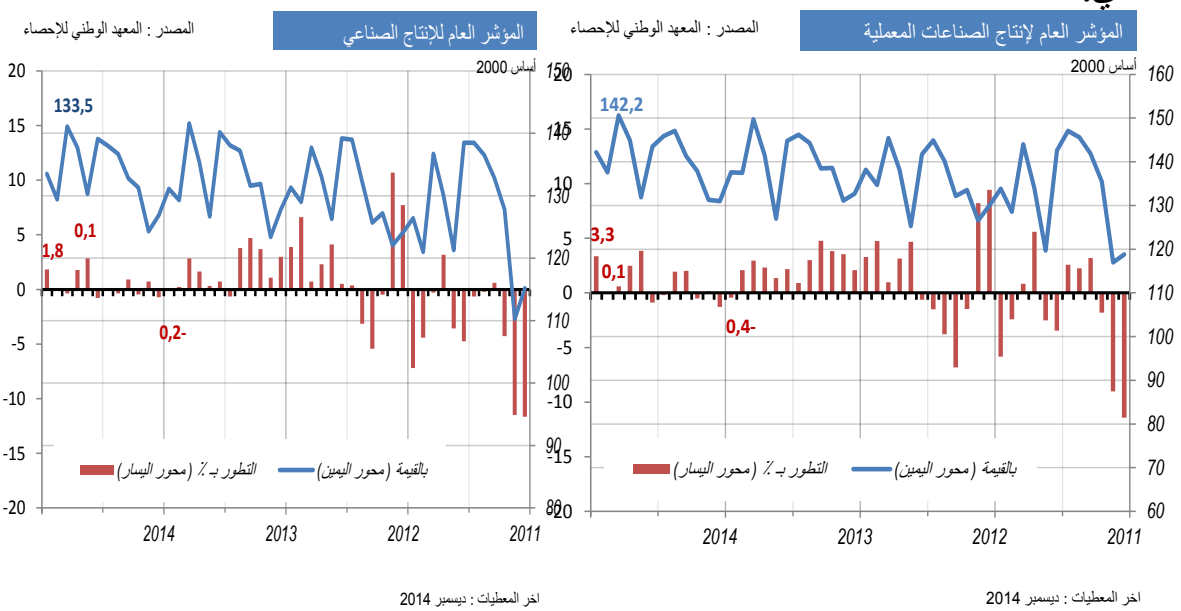

- وعلى المستوى القطاعي، سجل المؤشر العام للإنتاج في القطاع الصناعي خلال شهر ديسمبر 2014 انتعاشة بـ 1,8٪ مقابل تقلص بـ 0,2 ٪ خلال نفس الشهر من السنة السابقة تبعا لارتفاع إنتاج الصناعات المعملية (3,3٪) ورغم تراجع إنتاج الصناعات غير المعملية (-4,9٪).

- وتشير آخر الإحصائيات المتوفرة والمتعلقة بتطور النشاط في القطاع الصناعي، خلال شهر فيفري 2015، إلى تقلص صادرات صناعات النسيج والملابس والجلود والأحذية (-4,3٪ بحساب الانزلاق السنوي مقابل 3,1٪ في فيفري 2014) وانخفاض واردات مواد التجهيز (-3,2٪ مقابل -5٪) وتباطؤ نسق واردات المواد الأولية ونصف المصنعة (1٪ مقابل 6,1٪). وبالمقابل، ارتفع، خلال نفس الشهر، نسق صادرات الصناعات الميكانيكية والكهربائية (9,8٪ مقابل 4,8٪)، كما سجل استهلاك الكهرباء عالي ومتوسط الضغط في القطاع الصناعي خلال شهر جانفي 2015 تحسنا في نسق ارتفاعه (3,8٪ بحساب الانزلاق السنوي مقابل 1,5٪ خلال نفس الشهر من السنة الماضية) ولاسيما في الصناعات المعملية (5٪ مقابل 0,9٪).

- وبخصوص قطاع الخدمات، تواصل تدهور مؤشرات النشاط السياحي خلال شهر فيفري 2015 حيث تراجعت حتى بالمقارنة مع المستويات المسجلة في سنتي 2012 و2013. وشمل هذا المسار بالخصوص البيتات السياحية الجملية (-10,7٪ و-27٪ بالمقارنة مع نفس الشهر من سنتي 2014 و2010 على التوالي) والعدد الجملي للسياح (-28,8٪ و-32,8٪) والمداخيل السياحية بالعملة الأجنبية (-2,6٪ و+0,2٪).

- وبالتوازي، شهد نشاط النقل الجوي خلال شهر جانفي 2015،انخفاضا حيث سجلت حركة المسافرين عبر المطارات تقلصا بـ14,8٪، بحساب الانزلاق السنوي، مقابل ارتفاع بـ6,3٪ قبل سنة ليبلغ عدد المسافرين حوالي 495 ألف مسافر.

العدد الجملي للسياح

المصدر : الديوان الوطني التونسي للسياحة

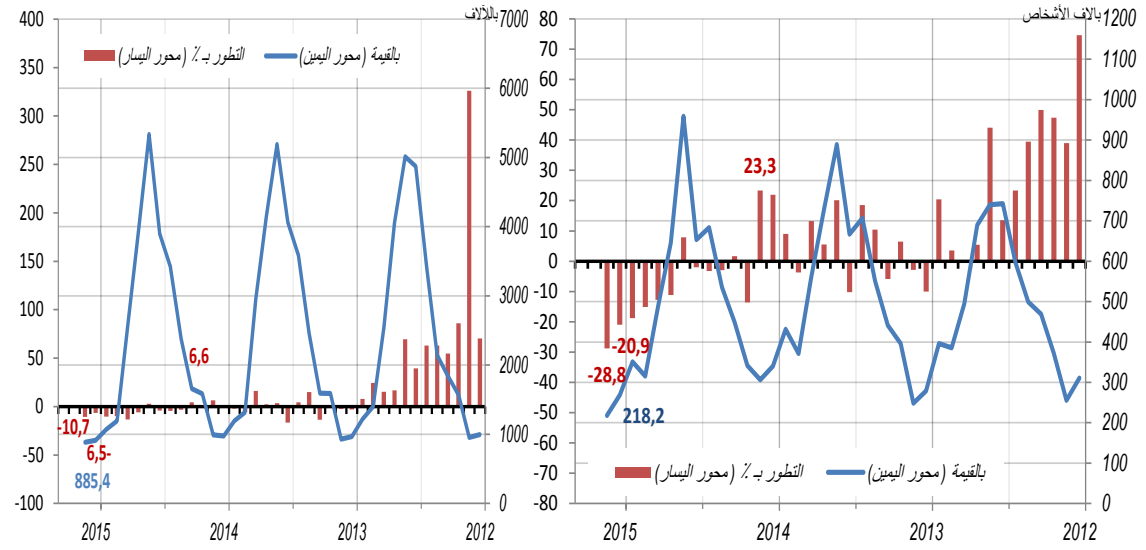

اخر المعطيات : فيفري 2015

البيتات السياحية الجملية

المصدر : الديوان الوطني التونسي للسياحة

اخر المعطيات : أفيفري 2015

2-2 المدفوعات الخارجية

- أسفر **الميزان العام للمدفوعات الخارجية** عن فائض بـ 1.779 م.د خلال الشهرين الأولين من سنة 2015 مقابل عجز بـ 183 م.د قبل سنة نتيجة للتدعم الهام لصافي دخول رؤوس الأموال الخارجية على إثر، خاصة، تعبئة القرض الرقاعي على السوق المالية الدولية بقيمة مليار دولار خلال شهر جانفي من السنة الحالية، والذي تزامن مع تقلص العجز الجاري بـ 23,8٪ مقارنة بمستواه المسجل خلال الشهرين الأولين من سنة 2014.

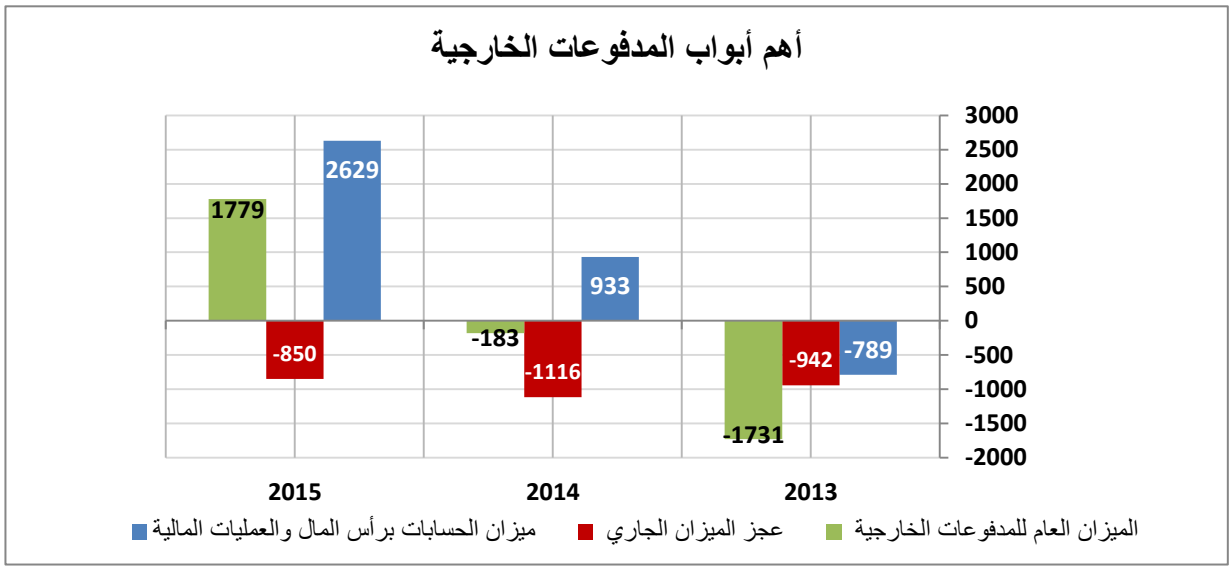

- تراجع **عجز الميزان الجاري** بـ 23,8٪ أو 266 م.د ، خلال الشهرين الأولين من سنة 2015، ليبلغ 850 م.د أي ما يمثل 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 1.116 م.د و1,4٪ خلال نفس الفترة من السنة المنقضية.

- هذا وعرف **العجز التجاري** (فوب-كاف) خلال نفس الفترة تقلصا بـ 355,5 م.د أو 18,6٪ ليبلغ 1556,4 م.د. وتعزى هذه النتيجة إلى ارتفاع الصادرات بـ4,1٪ خاصة مبيعات المنتوجات الفلاحية والغذائية بينما سجلت الواردات تراجعا بـ 2,6٪ مما أدى إلى ارتفاع نسبة التغطية بـ 4,9 نقاط مائوية لتدرك 75,1٪.

- أما على مستوى **ميزان الخدمات** فقد تراجع فائضه بـ 22 م.د ليبلغ 196 م.د، وذلك نتيجة انخفاض المداخيل بعنوان النقل بـ 9,3٪ و تراجع المداخيل السياحية بـ 2,1٪ مقارنة بمستواها المسجل خلال نفس الفترة من السنة المنقضية لتبلغ 390 م.د (مقابل +22,1٪ خلال الشهرين الأولين من سنة 2014) بالعلاقة مع تراجع عدد الوافدين من سنة لأخرى و كذلك عدد البيتات الجملية.

- وبالتوازي، تراجع فائض **ميزان مداخيل العوامل والتحويلات الجارية** بـ 58 م.د ليبلغ 166 م.د، نتيجة :

- تزايد النفقات بعنوان مداخيل رأس المال بـ 8٪ لتبلغ 613 م.د.
- تراجع مداخيل الشغل بـ 1٪ مقارنة بمستواها المسجل خلال الشهرين الاولين من سنة 2014 لتبلغ 582 م.د.

- وفيما يتعلق بفائض **ميزان الحسابات برأس المال والعمليات المالية**، فقد سجل تزايدا هاما ليبلغ 2.629 م.د خلال الشهرين الاولين من سنة 2015 مقابل 933 م.د قبل سنة، نتيجة التدعم الهام لفائض **ميزان القروض والاقتراضات والالتزامات الأخرى** الذي بلغ

2.354 م.د وكذلك نتيجة تزايد فائض **ميزان الاستثمار الأجنبي** بـ 55,4٪ ليبلغ 275 م.د ، علما وأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد سجلت ارتفاعا بـ 16,9٪ لتبلغ 222 م.د مقابل 190 م.د في 2014.

- ونتيجة لهذه التطورات، ارتفع مستوى الموجودات الصافية من العملة الأجنبية إلى مستوى 14.975 م.د أو 129 يوم توريد بتاريخ 24 مارس 2015 مقابل 13.097 م.د أو 112 يوم في موفى سنة 2014.

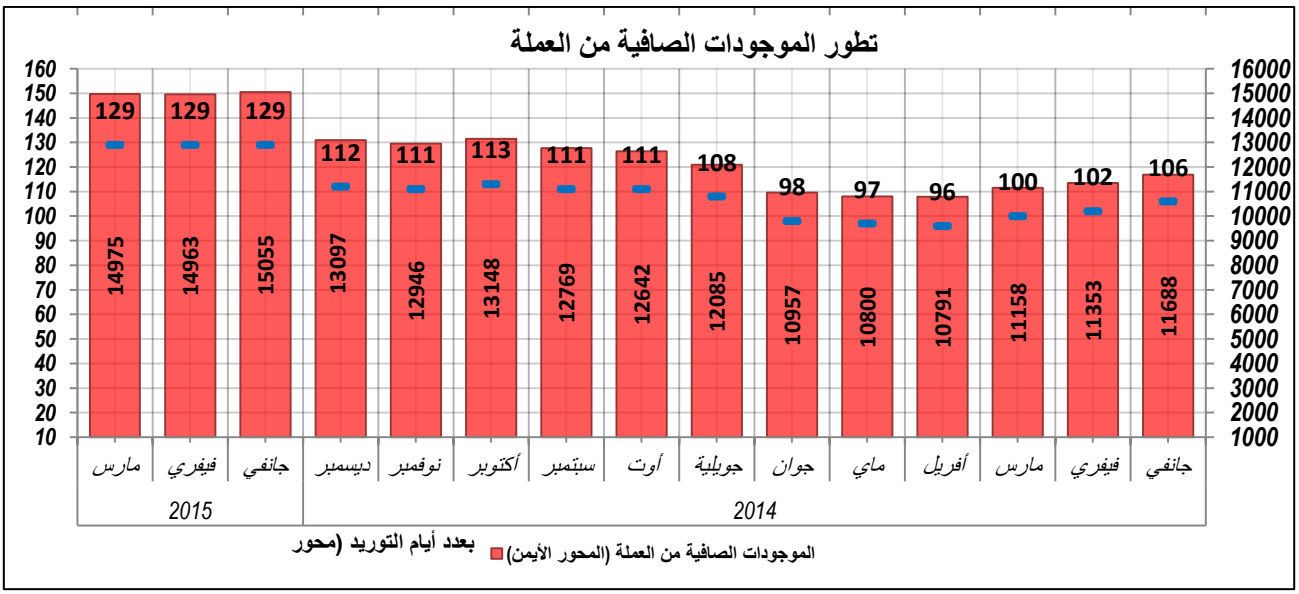

2-3 سوق الصرف المحلية

- بلغت قيمة الدينار، يوم 23 مارس الحالي، 2,1115 دينار إزاء الأورو و 1,9388 دينار مقابل الدولار، مسجلة بذلك ارتفاعا بـ 3,5٪ و 0,6٪، على التوالي، مقارنة بنهاية شهر فيفري 2015.

- ومنذ بداية السنة، ارتفع الدينار بـ 7,1٪ مقابل الأورو في حين انخفض بـ 4٪ إزاء الدولار.

تطور سعر صرف الأورو والدولار الأمريكي إزاء الدينار

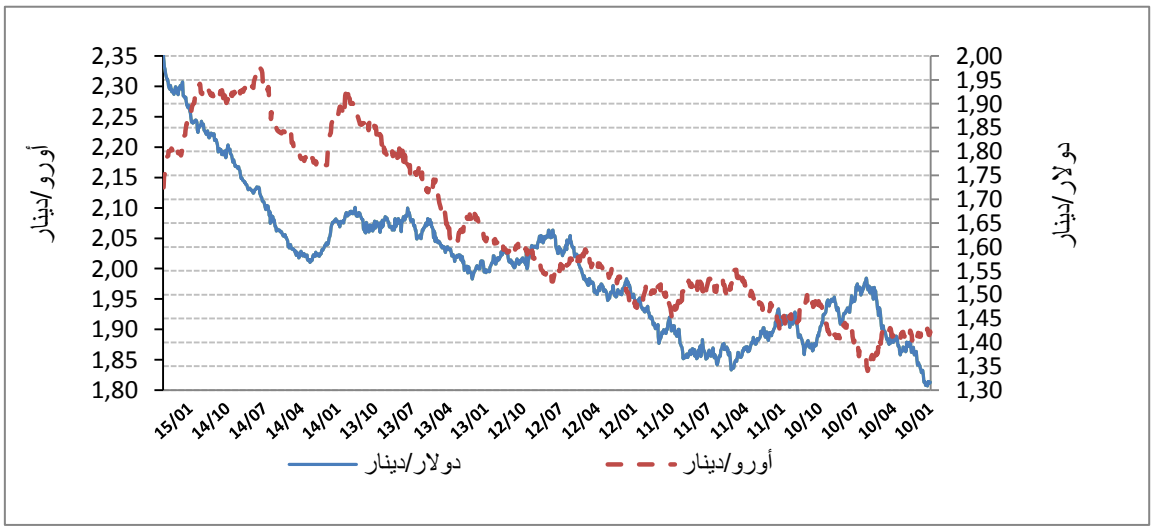

2-4 التضخم

- تواصل ارتفاع مستوى التضخم، حيث بلغ 5,7٪ بحساب الانزلاق السنوي، في شهر فيفري 2015، مقابل 5,5٪ في جانفي و4,6٪ خلال نفس الشهر من السنة السابقة. وقد نتج هذا الارتفاع، بالخصوص، عن ازدياد أسعار المواد الغذائية (7,7٪ مقابل 7٪ في الشهر السابق و4,8٪ قبل سنة).

- وعلى عكس ذلك تواصل تراجع التضخم الأساسي، حيث بلغ تطور أسعار المواد ماعدا المؤطرة والطازجة 4,9٪ في فيفري مقابل 5,1٪ قبل شهر.

تطور مؤشرات التضخم (سنة الأساس 2010)

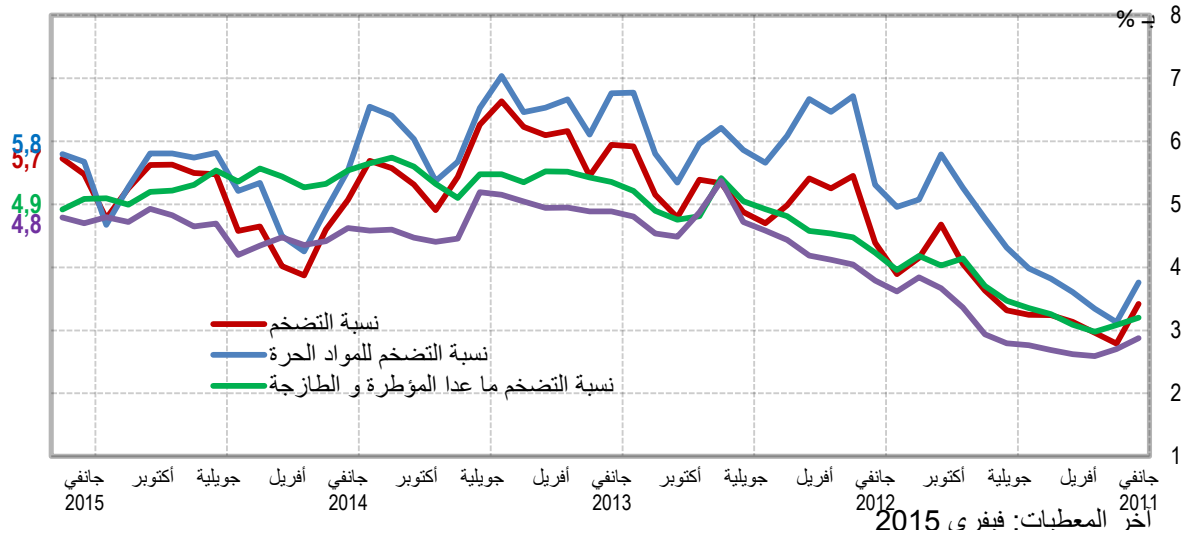

آخر المعطيات: فيفري 2015

5-2 السيولة المصرفية وعمليات السياسة النقدية

- بروز ضغوط على مستوى **السيولة المصرفية**، مما أدى إلى ارتفاع **عمليات السياسة النقدية** للبنك المركزي لتبلغ 3.881 م.د بالمعدل اليومي إلى غاية 24 مارس الحالي مقابل 3.796 م.د في الشهر السابق، وذلك بالرغم من قرار البنك المركزي التونسي المتعلق بإلغاء العمل بالاحتياطي الإجباري على قائم قروض الاستهلاك الذي مكن من تحرير موارد إضافية لفائدة البنوك، علما وأن تدخل البنك المركزي يبقى دون مستواه المسجل في سنة 2014 حيث بلغ 4.973 م.د و بالمعدل اليومي.

نسبة الفائدة الوسطية

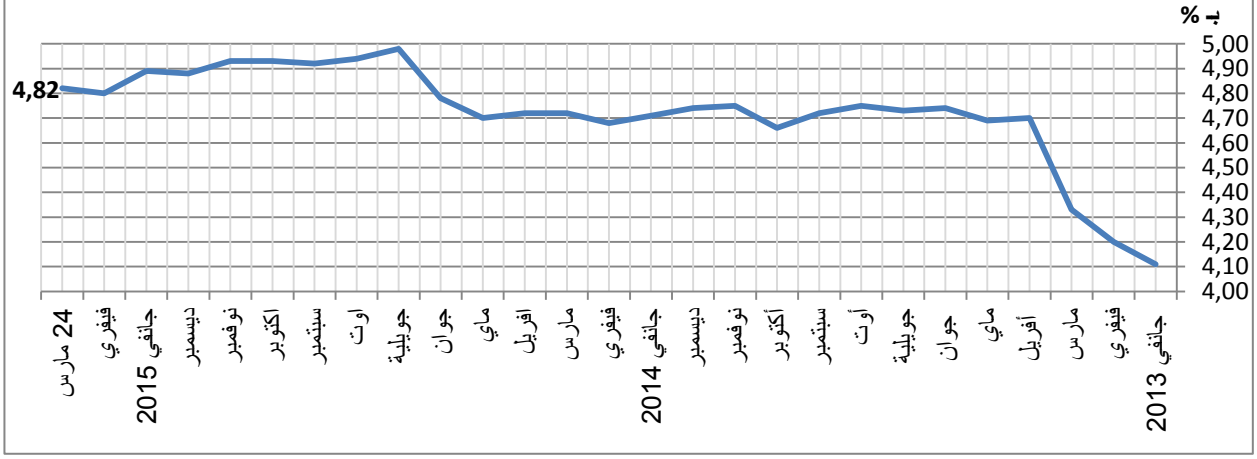

- شهدت نسبة الفائدة الوسطية في السوق النقدية استقرارا حيث بلغت مستوى 4,82٪ في المعدل، إلى غاية 24 مارس الحالي، مقابل 4,80٪ في فيفري الماضي.

6-2 نشاط القطاع المصرفي

- تباطؤ نسق قائم الايداعات، خلال الشهرين الأولين من سنة 2015 (0,4٪ مقابل 2,3٪ قبل سنة)، بسبب تراجع قائم الايداعات تحت الطلب وشهادات الإيداع علاوة عن التطور بأقل سرعة للحسابات لأجل.
- تباطؤ نسق تطور التمويلات الممنوحة للاقتصاد، خلال الشهرين الأولين من سنة 2015، (0,7٪ مقابل 1,6٪ خلال الشهرين الأولين من سنة 2014) نتيجة تواصل تراجع القروض قصيرة الأجل وركود القروض متوسطة وطويلة الأجل.